



التهرب الضريبي في فلسطين ظاهرة تمس المال العام وتؤدي الى هدره

عزيزي المواطن عزيزتي المواطنة:

المال العام هو المال الذي تعود ملكيته إلى مجموع أفراد المجتمع، ويكون الانتفاع به للجميع، وهذا المال يشمل كافة ممتلكات الدولة ومواردها الطبيعية، كالمرافق الحكومية وما تحتويه من أدوات ومواد ومدارس ومستشفيات، وحدائق العامة، وخطوط الكهرباء والاتصالات وغيرها، إضافة إلى الإيرادات المتأتية من جباية الضرائب ورسوم الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين.

الضريبة:

الضريبة فريضة نقدية مُلزمة تقررها وتنظمها الدولة بناء على قانون خاص، ويقوم المُكلف بدفعها لتستطيع الدولة تحقيق أهداف المجتمع والمصلحة العامة وتقديم الخدمات للمواطنين وتحسينها. ومن خصائصها أنها تُدفع نقدا وليس عينا وغير مُستردة. وتعد الضرائب العنصر الأساسي الذي يأتي بالدخل إلى الخزينة العامة، فمن خلالها تغطي الدولة معظم نفقاتها التشغيلية والخدماتية والتنمية، كما أنها تهدف وتعمل على توزيع الثروات والدخل بين الشرائح المختلفة في المجتمع.

مبادئ فرض الضريبة وادارتها

1. الإنتاجية: السبب الرئيسي للضرائب هو توفير المال والإيراد الذي تستخدمه الدولة لدفع النفقات. وعليه لا بد لأي نظام ضريبي أن يؤمن الإيراد المتناسب مع الوضع الاقتصادي للدولة لتحقيق مبدأ الإنتاجية. والافإن الدولة ستضطر إلى اللجوء إلى القروض والديون لتغطية نفقاتها، وبالتالي الدخول في نفق العجز في الموازنة.
2. العدالة: يجب أن تكون الضريبة عادلة للأشخاص المُكلفين بها، بحيث تكون عدالة أفقية ورأسية. العدالة الأفقية أن الأشخاص المُكلفين بدفع الضريبة ويحصلون على دخول متساوية يدفعون نفس نوع الضريبة. بينما العدالة الرأسية تعني أن الأفراد الأكثر غنى وثراء يجب أن يدفعوا ضرائب أعلى من الفقراء.
3. المرونة: يجب أن يتسم النظام الضريبي بالمرونة لمواجهة المتطلبات المالية للحكومة وتحت نظام مرّن، حيث تحافظ على استقرار الاقتصاد القومي.

التزام المواطن بتسديد التزاماته نحو الدولة هو شكل من أشكال الحفاظ على المال العام:

إن التزام المواطن بتسديد التزاماته المالية نحو مؤسساته الوطنية كأثمان الماء والكهرباء والضرائب هو شكل من أشكال المحافظة على المال العام من جهة، ومن جهة أخرى فإن قيام الموظفين بالامتناع عن تحصيل هذه الاستحقاقات من المعارف والأقارب يعتبر تعديا واهدارا للمال العام. والتخلف عن تسديدها هو شكل من أشكال سرقة المال العام الذي هو مالنا جميعا.

عزيزي المواطن عزيزتي المواطنة

هل تعلم أن زيادة الفعالية في جمع الضرائب من المكلفين بها يعد مؤشراً على ترسخ قواعد الحوكمة وبناء نظام المساءلة والمحاسبة بين المواطن من جهة، وسلطات الدولة من جهة أخرى، حيث ان التزام المواطنين بدفع الضريبة تؤدي مباشرة الى تقوية حق المواطنين بأن يتم صرف هذه الموارد بشكل يلبي إحتياجاتهم ويحسن الخدمات المقدمة لهم.

حيث يؤثر التهرب الضريبي على الأفراد عن طريق حرمانهم من التمتع بثمره المال العام الذي ينعكس عليهم على صورة الخدمات المقدمة لهم من الدولة.

النزاهة والشفافية في جباية الضريبة:

إن الضرائب بصورها المختلفة تمثل المصدر الأهم والرئيسي لايردات السلطة الوطنية الفلسطينية، ويمثل التهرب الضريبي أحد الافعال التي تهدر المال العام، ويجب أن تتم عملية جمع الضرائب بصورة نزيهة وواضحة حتى لا يتكسب أحد على حساب المال العام.

المادة 37 من القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل التي وضحت العقوبات المتعلقة بجريمة التهرب الضريبي، حيث نصت على:

فرص الفساد في التهرب الضريبي تزداد:

- في بيئة العمل غير النزيهة أو في الاجراءات غير الشفافة في إدارة الضرائب.
- عقد بناء علاقات شخصية وتبادل مصالح بين مأموري الضرائب (الموظفين المسؤولين عن جباية الضرائب) من جهة، وبين المكلفين بدفع الضرائب أو مندوبيهم من مدققي الحسابات من جهة أخرى.
- منح مسؤولي جمع الضرائب سلطات تقديرية واسعة.

”مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تقل عن (1000 شيكل) ولا تزيد عن (10000 شيكل) أو بكليتا العقوبتين معاً، كل من تهرب أو حاول أو حرض أو اتفق أو ساعد غيره على القيام بأي فعل من الأفعال الآتية:

- أ. تقديم الإقرار الضريبي السنوي استناداً لدفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصطنعة مع تضمينه بيانات تخالف ما هو مثبت بها.
- ب. تقديم إقرار ضريبي غير صحيح وذلك بإغفال أو إنقاص أو حذف أي دخل أو أي جزء منه.
- ج. تقديم إقرار ضريبي سنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو مثبت لديه في دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات أخفاها عن موظف الضريبة.
- د. إتلاف أو إخفاء الدفاتر أو السجلات أو المستندات قبل انقضاء المدة اللازمة لحفظها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- هـ. إدراج أي بيان كاذب أو قيد صوري غير صحيح في كشف أو بيان قدم بمقتضى أحكام هذا القرار بقانون.
- و. توزيع أرباح على شريك أو شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيبه من الأرباح.
- ز. اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات بغية تخفيض الأرباح أو زيادة الخسائر.
- ح. إخفاء نشاط أو أكثر مما يخضع للضريبة.
- ط. الامتناع عن تقديم المعلومات التي طلب منه تقديمها أو أعطى معلومات أو بيانات غير صحيحة من شأنها أن تؤثر في مسؤوليته أو مسؤولية أي شخص آخر في دفع الضريبة أو تحديد مقدارها.
- ي. تقديم جواباً كاذباً على أي سؤال أو طلب وجه إليه للحصول على معلومات أو بيانات يتطلبها هذا القرار بقانون.
- ك. عدم الالتزام بتسجيل نشاط أعماله لدى الدائرة وفق أحكام هذا القرار بقانون.
- ل. عدم الالتزام بخصم الضريبة أو خصمها وعدم توريدها لحساب الدائرة.
- م. تزوير أي نموذج أو مستند أو وثيقة صادرة عن الدائرة.

الإئتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان
”مشروع تعزيز المساءلة المجتمعية في
ادارة الموازنة العامة“ بالشراكة مع مفتاح،
ابداع المعلم واريج

